محور المداخلة

المؤسسات ،مناخ الاعمال ونشوء المؤسسة

عنوان المداخلة

أهمية الوكالات الوطنية في تسهيل عملية استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سياق تحسين مناخ الاعمال في الجزائر

The importance of national agencies in facilitating the emergence process of SMEs in the context of improving the business climate in Algeria

د.بلهادف رحمة* & أ.غوال نادية **

الملخص : لقد اصبحت تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صمام الامان للعديد من الاقتصاديات في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد حاليا و البديل الاكثر عمليا للدول وخاصة الريعية منها لبناء اقتصاد منتج .واليوم الجزائر وكغيرها من الدول صنفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمن اولوياتها ،فوفرت مختلف الظروف الملائمة لها وخصوصا ما يتعلق بالتمويل ،فوضعت العديد من اليات التمويل ومنها الوكالات التي كان لها دور كبير في توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،حيث نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى دراسة اهم الوكالات ومدى مساهمتها في توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التمويل ،الجزائر.

Abstract : The SME become represent a safety valve for many economies in light of the rapid changes that are currently taking place in the economy and the most feasible alternative for countries, especially the rentier them to build a productive economy. Algeria today ; classified SME among its priorities, and provided various appropriate conditions particularly with regard to funding. It has placed many of the funding mechanisms, including the agencies that have had a significant role in providing financial support for SME. the primary goal of this paper is to study the most important agencies and their contribution to the provision of financial support for SME.

Keywords :the Small and medium enterprises, finance , Algeria,

مقدمة

* المركز الجامعي غليزان ، رقم الهاتف :0777.54.10.81 ، البريد الالكتروني : rahmadoctorante@live.com
** المركز الجامعي غليزان ،رقم الهاتف : ،البريد الالكتروني :

تتسارع معظم الدول النامية حاليا الى عملية التنويع الاقتصادي ، وخصوصا تلك الدول وحيدة الدخل التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر للدخل خاصة في ظل الهزات المتتالية لاسعار النفط ،وقد اصبحت تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البديل الاقوى والاكثر عمليا ونجاحا امام هذه الدول من اجل التحرر من التبعية للنفط ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها نظرا لما تتميز به هذه المؤسسات من صغر الحجم ،المرونة و الديناميكية وما يمكن ان تحققه من خلق العمالة وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وخلق اقتصاد منتج وغيرها .

إنَّ نجاح الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وزيادة عددها يظل مرهونا بمدى تجاوز مشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أو للسلطات العمومية ،لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية لمعظم الدول.

والجزائر كغيرها من الدول التي أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعملت على تنويع ادوات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين البنوك العمومية ،وكالات وصناديق التمويل ، الشركات الاجارية كما فتحت المجال لاليات تمويل اخرى اجنبية و خاصة ،ولعل الوكالات من اهم هذه الاليات والتي كان لها اسهام كبير في توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذه الورقة البحثية وذلك بالاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة الوكالات في تعزيز الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟**

وذلك بالاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** بعرض مختلف المفاهيم عن هذا الصنف من المؤسسات والبيانات الاحصائية الخاصة بالوكالات التي تم الاعتماد عليها وتحليلها .

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور اساسية:

المحور الاول :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،

المحور الثاني :آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
المحور الثالث:تقييم بعض الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المحور الأول :واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،فقد اختلفت التعاريف وتعددت حسب كل بلد ،وفي ما يلي سنتطرق الى بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول :

- **الولايات المتحدة الامريكية** :خلال سنة 1953 وضع تعريف كان مضمونه **"**أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه" ، وبعد ذلك تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا ودقة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين،حيث أن المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة تكون مبيعاتها السنوية من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي ومؤسسات التجارة بالجملة تكون مبيعاتها السنوية من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي والمؤسسات الصناعية عدد عمالها اقل من 250 عاملا .[1]

[1] ليلى لولاشي ،**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري –وكالة بسكرة)**، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة، الجزائر ،2004-2005 ، ص : 41.

- **مصر** : تعرف وزارة التخطيط المصرية المؤسسات الصغيرة بأنها :" المنشآت التي بها أقل من خمسين عامل على أن يؤخذ في الاعتبار أسلوب الإنتاج المستخدم"[2] [3]

- **المملكة العربية السعودية** : ووفقا للهيئة العامة للاستثمار فان المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي يكون بها عدد العمال اقل من ستين عاملا اما المتوسطة فتلك المؤسسات التي يقل في عدد العمال عن 100 عامل .[4]

- **الجزائر** :وفقا للجريدة الرسيمة رقم 77 ،فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على معياري عدد العمال و الجانب المالي ،كما جاءت به المواد التالية[5]:

- المادة الرابعة **:**يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.

- المادة الخامسة **:**أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التى تشغل ما بين 50-250 عامل ورقم اعمالها لا يتجاوز 02 مليار دينار او الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100-500 مليون دولار .

- المادة السادسة :تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بي ن 10-490 عامل ورقم اعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز100 مليون.

- المادة السابعة :تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال ،وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دينار ، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

وليتم التمييز ما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وغيرها من المؤسسات ،فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة التأسيس حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة لتأسيسها،وتتميز بإدارة بسيطة ومرنة وسهلة التكيف مع ظروف العمل ومتغيرات السوق كما ان هيكلها التنظيمي بسيط ،وغالبا ما تكون الادارة مجسدة في كثير من الأحوال بمالكها، و الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة .كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم تكنولوجيا أقل كثافة وهو ما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة .[6]

والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اغلبها يعود الى القطاع الخاص عكس القطاع العام الذي يتميز بضآلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنسب اليه لانه غالبا ما تتميز المؤسسات في القطاع العام بضخامتها واحتوائها لعدد كبير من العمال .

وقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تزايدا معتبرا خلال السنوات الاخيرة حيث بلغ عدد المؤسسات خلال سنة 2013م 747 مؤسسة صغيرة و متوسطة متزايدة بذلك عن سنة 2012م بحوالي 60.5 الف مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بمعدل نمو فاق 8% ، كما ارتفع الى ما يفوق 852 الف مؤسسة سنة 2014م وتجاوز 896 الف مؤسسة سنة 2015م ليزيد عن مليون مؤسسة خلال سنة 2016م (انظر الجدول (01)) ، حيث جل هذه المؤسسة تعود الى القطاع الخاص اما اقطاع فيستحوذ على عدد قليل منها والتي تناقصت خلال الفترة 2012-2016م من 561 مؤسسسة سنة 2012م الى 438 مؤسسة خلال سنة 2016م مشكلة نسبة 0.05% فقط من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

---

[3] عبد الرحمن يسري ، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** ، المعهد الإسلامي ، السعودية 1995 ، ص 21 .

[4]- Aasim Zafar and others ; role of information system in ksa : SMEs, **International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering** ,Vol. 4, Issue 5, May 2015 ; P:07.

[5] آيت عيسى عيسى ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :افاق وحدود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 06 ،2009، ص :275.

[6] قنيدرة سمية ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)**،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2009-2010 ، ص ص : 60-62

الجدول(01): تطور عدد م.ص.م في الجزائر خلال الفترة 2012-2016م

نوع م.ص.م		حتى السداسي الاول من سنة 2012م		حتى السداسي الاول من سنة2013م		حتى السداسي الاول من 2014		حتى السدساي الاول من 2015		جتى السداسي الاول 2016	
		عدد م.ص.م	% من الاجمالي	عدد م.ص.م	% من الاجمالي	عدد م.ص.م	% من الاجمالي	عدد م.ص.م	% من الاجمالي	عدد م.ص.م	% من الاجمالي
خاصة	شخصية معنوية	407779	59.32	441964	59.09	-	-	-	-	-	-
	شخصية طبيعية	124923	18.17	136622	18.27	-	-	-	-	-	-
	النشاطات الحرفية	154123	22.43	168801	22.57	-	-	-	-	-	-
	الاجمالي	**686825**	**99.92**	**747387**	**99.93**	**851511**	**99.93**	**896279**	**99.94**	**1013637**	**99.95**
عمومية	شخصية معنوية	561	0.08	547	0.07	542	0.07	532	0.06	438	0.05
	الاجمالي	**561**	**0.08**	**547**	**0.07**	**542**	**0.07**	**532**	**0.06**	**438**	**0.05**
الاجمالي		**687386**	**100**	**747934**	**100**	**852053**	**100**	**896811**	**100**	**1014075**	**100**

المصدر:..Bulletien d’information statestique de PME n23.29,2013 ;2016

والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تصنف من حيث الحجم الى 03 انواع رئيسية ،فهناك مؤسسات لا يزيد عدد عمالها عن 10 عمال كحد أقصى والتي تستحوذ على حصة الاسد بنسبة 97% من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،والنوع الثاني مؤسسات يتراوح ما بين 10 و49 عاملا فشكلت نسبة 2.7% من الاجمالي ومؤسسات يفوق عدد عمالها 50 ويقل عن 250 عاملا فمثلت نسبة 0.3 من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (انظر الجدول (02))

الجدول (02):عدد المؤسسات حسب معيار الحجم في الجزائر خلال سنة 2016م

	عدد المؤسسات	النسبة
أقل من 10 عمال TPE	983653	97
من 10 الى 49 PE	27380	2.7
من 50الى 249 ME	3042	0.3
الاجمالي	1014075	100

المصدر:..Bulletien d’information statestique de PME n29, ;2016

ولقد تنوعت المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما بين 06 مجالات اساسية :الفلاحة ،الطاقة ـالبناء و الانشاء ، الصناعة ،الخدمات والحرف التقليدية مسجلة تزايدا معتبرا في كل المجالات ما بين سنتي 2012و 2016م ،حيث يتقدم هذه المجالات من حيث عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال ما يفوق 500 الف مؤسسة مشكلة نسبة 49% من الاجمالي ليليه مجال الحرف التقليدية والتي شكلت نسبة 22% بعدد يفوق 233 الف مؤسسة ثم مجال البناء و الاشغال 16.68% بعدد يفوق 69 الف مؤسسة وذلك خلال سنة 2016م (انظر الشكل(01))

.

الشكل (01):تطور م.ص.م الخاصة في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي ما بين سنتي 2012م و2016م

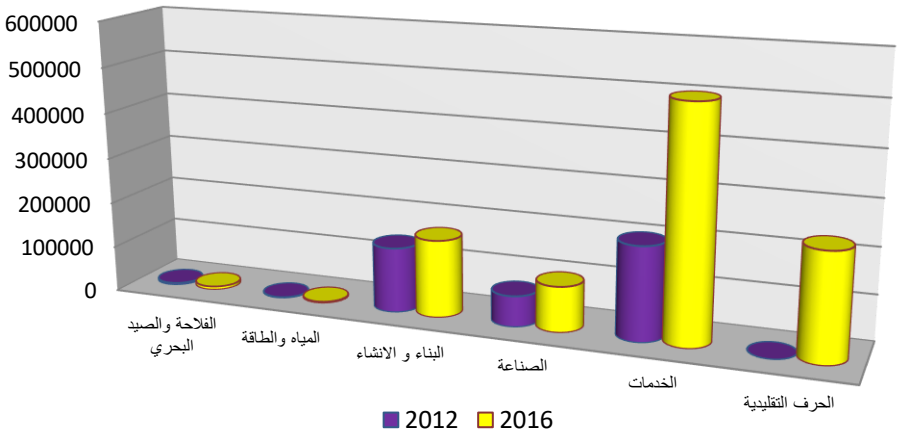

المصدر:..Bulletien d'information statestique de PME n29, ;2016

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات في الجزائر ،فان اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تنتشر أكثر في المناطق الشمالية لتقل هذه النسبة في الجنوب لاعتبار ان التنمية المكانية في الجزائر لا تزال تنمية ضعيفة جدا في الجزائر . حيث أن هذه المؤسسات تنتشر نسبة كبيرة منها في الشمال حيث فاقت 70% خلال سنة 2016م اما في الوسطة شكل عدد المؤسسات 21% ليقل عن 9% في منطقة الجنوب بناء على ما تم نشره في النشرة الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2016م.

وان الولايات التي تصدرت قائمة الولايات والأكثر احتضانا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ولايات تقع في الشمال ،حيث تصدرت الجزائر العاصمة هذه الولايات بما يفوق 50 الف م.ص.م بحصة 11.51% من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتليها كل من ولاية تيزي-وزو ووهران بحوالي 26 الف و 20 الف م.ص.م على التوالي بنسبة 5.94 % و 4.70 % من الاجمالي .(انظر الشكل (02)و(03)).

الشكل (02)و(03) :التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

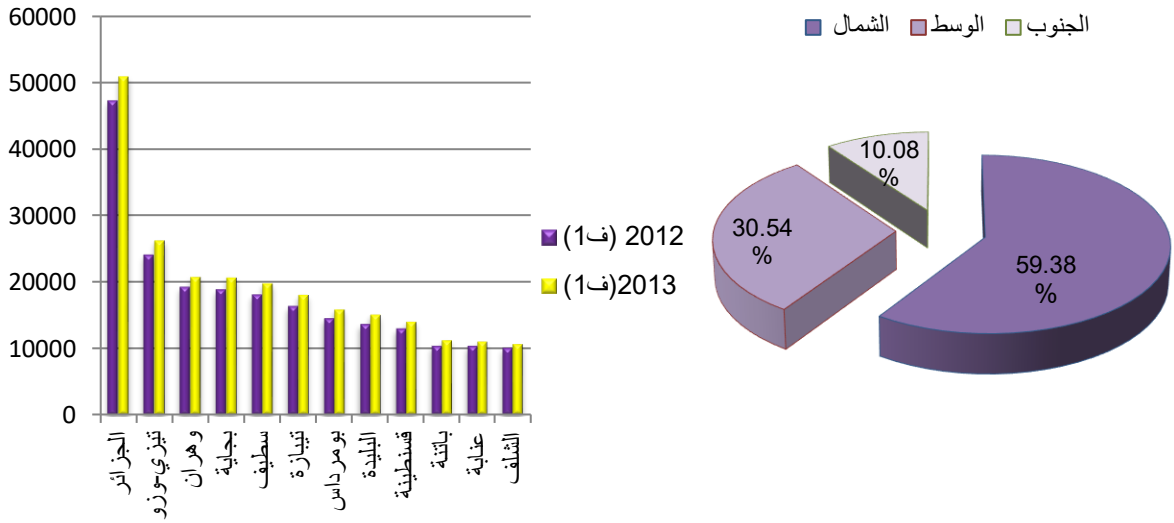

المصدر:.Bulletien d'information statestique de PME n23,2013

كما ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق وظائف عمل والتقليص من البطالة في الجزائر ،حيث تمكنت هذه المؤسسات من توفير ما يقارب 2.5 مليون منصب شغل خلال سنة 2016م بمعدل نمو عن سنة 2015م فاق 11% ،والتي بلغ فيها عدد العمال 2.2 مليون عامل ،حيث أن اغلب وظائف العمل تم خلقها من قبل القطاع الخاص حيث استحوذ على حصة الاسد بنسبة 98% من اجمالي الوظائف التي توفرها هذه المؤسسات وذلك خلال سنة 2013م.انظر الجدول (03))

الجدول(03):مساهمة م.ص.م في اليد العاملة في الجزائر

نوع م.ص.م	السداسي الاول من 2012		السداسي الاول من 2013		معدل النمو	السداسي الاول من 2015		السداسي الاول من 2016		معدل النمو
	عدد العمال	% من الاجمالي	عدد العمال	% من الاجمالي		عدد العمال	% من الاجمالي	عدد العمال	% من الاجمالي	
م.ص.م خاصة	686825	38.66	747387	39.02	8.82	896811	40.07	1013637	40.74	11.07
ارباب العمل	1041221	58.61	1121976	58.57	7.76	1295257	57.87	1438579	57.82	13.03
العمال										
الاجمالي	**1728046**	**97.27**	**1869363**	**97.59**	**8.18**	**2192068**	**97.94**	**2452216**	**98.57**	**11.87**
م.ص.م عامة	48415	2.73	46132	2.41	4.72-	46165	2.06	35698	1.43	22.67-
الاجمالي	**1776461**	**100**	**1915494**	**100**	**7.83**	**2238233**	**100**	**2487914**	**100**	**11.16**

المصدر:Bulletien d’information statestique de PME n23&29,2013.2016

ورغم ذلك يبقى عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ضئيلا اذا تم مقارنته بدول أخرى ولعل السبب الرئيسي هو سوء مناخ الاعمال في الجزائر ،فكما نعلم لا يزال مناخ اعمالها صعبا ومتخلفا

حيث احتلت الجزائر المرتبة 153 سنة 2014 م بمقياس اداء 51.96 نقطة منخفضة بمرتبتين عن سنة 2013م حين احتلت المرتبة 151 من اصل 189 دولة بمقياس اداء 51.90 نقطة لينخض هذا الاخير الى 47.76 نقطة سنة 2017م وتحتل المرتبة 156 محسنة بذلك الاداء عن سنة 2016م ب7مراتب (انظر الجدول (04)و(05)).

الجدول(04):تطور مقياس الاقتراب من الحد الأعلى في الجزائر خلال الفترة 2006-2017م

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
47.76	45.88	45.57	51.96	51.90	51.01	50.20	50.44	49.39	49.24	47.43	**46.34**

المصدر: http ://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

وقد حققت الجزائر تحسنا في ما يخص معايير الاقتراب من مقياس الاداء ما بين سنتي 2016 و2017 وخصوصا تلك المعايير المتعلقة بدفع الضرائب ،استخراج تراخيص البناء ،الحصول على الكهرباء وبدء النشاط التجاري ليبقى الاداء ضعيفا في باقي المعايير الاخرى كما هو موضح في الجدول (05).

الجدول (05):معايير الاقتراب من الحد الأعلى في الجزائر مابين 2016و2017م

	DB مرتبة 2017	DB 2016 مرتبة	معدل التغير في الترتيب	مقياس DB 2017	مقياس DB 2016	معدل التغيّر في المقياس
العالمي	156	163	↑7	47.76	45.88	↑1.88
بدء النشاط التجاري	142	145	↑3	77.54	76.08	↑1.46

استخراج تراخيص البناء	77	118	42↑	71.02	64.56	6.46↑
الحصول على الكهرباء	118	130	12↑	60.58	57.56	3.02↑
تسجيل الملكية	162	161	1↓	43.83	43.83	-
الحصول على الائتمان	175	174	1↓	10	10	-
حماية المستثمرين الاقلية	173	174	1↑	33.33	33.33	-
دفع الضرائب	155	170	15↑	53.99	46.1	7.89↑
التجارة عبر الحدود	178	178	-	24.15	24.15	-
انفاذ العقود	102	100	2↓	55.49	55.49	-
تسوية حالات الاعسار	74	71	3↓	47.67	47.67	-

source: http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

المحور الثاني :اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا ،فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة قبل أن تظهر المؤسسات الكبيرة ،كما أنها حل للخروج من الأزمات الاقتصادية ،لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد ،وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة ،وإعداد قاعدة عمالية ،و تفعيل مشاركة المرأة ، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات ،وتطوير المستوى المعيشي للأفراد ،وتضييق الفجوة بين الادخار و الاستثمار ،وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ،وزيادة الصادرات ،والإحلال محل الواردات ،مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ،ويساهم في استقرار سعر الصرف ،ويحجم ارتفاع الأسعار ، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر. وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها ،وبخاصة وأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة.[7]

ويعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وتتنوع مصادر تمويل هذه الاخيرة من مصادر تمويل ذاتية ،ومصادر تمويل خارجية في حالة العجز ،و لقد عملت الجزائر على تنويع هذه الاخيرة ما بين البنوك العمومية ،الوكالات وهيئات تمويل اخرى .

الشكل (04):اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

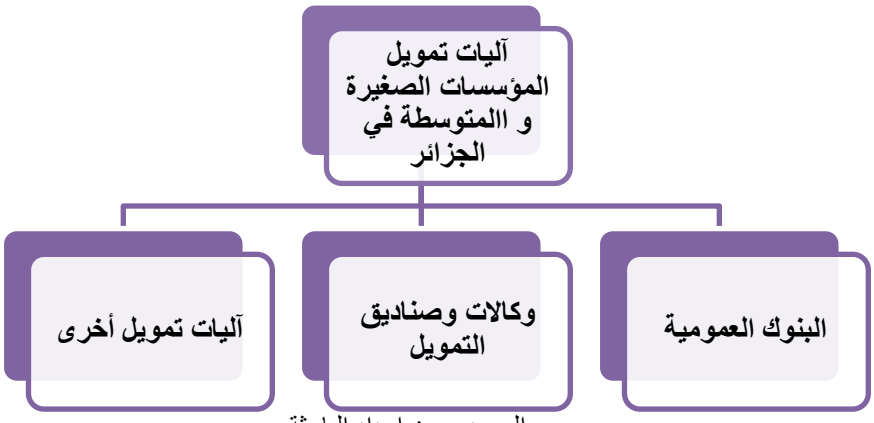

المصدر :من اعداد الباحثة

وسيتم توضيح هذه الاليات في ما يلي :

البنوك العمومية :

- بنك التنمية المحلية BDL،
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR،
- البنك الخارجي الجزائر BEA،
- البنك الوطني الجزائري BNA،
- القرض الشعبي الجزائري .CPA.

[7] اشرف محمد دوابة ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر ،العدد الرابع ، أكتوبر 2006، ص :07.

وكالات وصناديق تمويل :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR
- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطةCGCI-PME

اليات تمويل أخرى: وهناك اليات تمويل اخرى يمكن ايضاحها في ما يلي :[8]

- **برنامج دعم الشركات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة :** وضع هذا البرنامج بدعم من المفوضية الاوروبية وذلك من اجل مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الرفع من قدراتها وخصوصا في ما يتعلق بالجانب التمويلي . .
- **الوكالة الفرنسية للتنمية :**تعمل هذه الوكالة على تطوير ورفع مستويات الأعمال الجزائرية الخاصة بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **ريادة :** صندوق تطوير مشاريع، ومنصة استثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمته توفير رأسمال النمو للأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا .
- **مجموعة سيباريكس** Siparex : إنها مجموعة فرنسية مستقلة لديها فرع في الجزائر .وتتركز نشاطاتها بصورة رئيسية على الاستثمارات في المؤسسات متوسطة الحجم.
- **بنك ناتكسس** NATEXIS Banque : يمول هذا البنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويعمل أيضا على تطوير التجزئة المصرفية، وخيارات الاستئجار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تويزة** Touiza : منظمة غير حكومية تعمل على دعم الشركات الصغيرة في الجزائر منذ سنة 1996. وقد وضعت برنامج تمويل لكل من رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة.
- **مؤسسة المغرب الخاصةII :**تم تاسيسها سنة 2000م وتركز على دول المغرب العربي حيث يوجه 38% من مواردها الى امداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويتم ادارتها من قبل Tuninvest ولقد استثمرت هذه المؤسسة في 13 مؤسسة .

المحور الثالث :تقييم بعض الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ)

(Organisation de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes)

تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ،وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.[9]

---

[8] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة :لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،من الموقع الالكتروني :http://static.wamda.com/web/uploads/files/ALG_4_SME2.pdf

[9] بن يعقوب الطاهر ،مهري امال ،**تقييم نتائج الوكالة الوطنيتة لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة (دراسة حول ولاية سطيف)** ، ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص:07.

تستهدف هذه الوكالة الشباب العاطلين عن العمل و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19و35 سنة ويمكن تمديد السن في بعض الحالات الى سن الاربعين ، ويكون المشروع المدعم من قبل الوكالة يضم 03 عمال دائمين على الاقل ، يتمتعون بالتأهيل المهني في مجال المشروع المقترح .ومن أهم مهام هذه الوكالة :تقديم الدعم ،المشورة و مرافقة الشباب الراغبين في انشاء مؤسساتهم بتقديم لهم مختلف المعلومات الاقتصادية ،التقنية ،و القانونية و التنظيمية الخاصة بأنشطتهم ـتطوير العلاقة مع مختلف الشركاء (البنوك ،الضرائب ،التامينات .... وغيرها)،وتشجيع مختلف الاجراءات و التدابير التي تحفز الشباب على انشاء المشاريع الخاصة بهم.

وتهدف الوكالة الى ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،خلق النشاط و الثروة ،ضمان استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم انشاؤها ضمن الجهاز وتطوير روح المقاولاتية لدى الشباب. [10]

وتتبع الوكالة نوعين معينين من أنماط التمويل :التمويل الثلاثي والذي يضم صاحب المشروع ،الوكالة و البنك حيث ان في هذه النوع من التمويل الوكالة تساهم بنسبة تمويل لا تتعدى 29% والنسبة الاكبر للتويل تكون من قبل البنك بنسبة 70% اما ما تبقى من قيمة التمويل فتعود للمساهمة الشخصية لصاحب المشروع .أما التمويل المختلط فيكون بين صاحب المشروع و لوكالة فقط حيث تساهم الوكالة بما لا يتجوز 29% و المساهمة الشخصية لا تتجاوز 72%(انظر الجدول (06)). مع العلم أنَّ قيمة التمويل المقدر لا تتجاوز 10 ملايين دينار جزائري ،سواء كان هذا التمويل ثلاثي او تمويل مختلط .

الجدول(06) :انماط التمويل للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

	تمويل ثلاثي	تمويل مختلط
مساهمة شخصية	*%2-1	%72-71
قرض بدون فائدة (ANSEJ)	%29-28	%29-28
قرض بنكي	%70	-

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes

*اذا كان مبلغ التمويل أقل من 5 مليون دج التمويل الشخصي يمثل 1% من قيمة تمويل المشروع،

*اذا كان المبلغ أكثر من 5 مليون دج فان التمويل الشخص يمثل 2% من قيمة تمويل المشروع .

وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الى غاية 30 جوان 2016 ما يفوق 364 ألف مشروع مستحدثة بذلك ما يفوق 870 ألف منصب شغل ،وقد كان لقطاع الخدمات الصدارة بما يفوق 104 الف مشروعا ممولا ممثلة بنسبة 28.79% من اجمالي المشاريع الممولة ليليه كل من قطاع نقل البضائع وقطاع الفلاحة بحوالي 15.51%و14.36% على التوالي ،كما كانت مشاركة النساء في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جدا حيث بلغت مشاركة النساء 10.05% من اجمالي المشاريع مقابل 89.95 % والتي مثلت مشاركة الرجال من اجمالي المشاريع ،حيث أن اقصى مشاركة كانت في قطاع الخدمات حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات 46.55% من اجمالي النساء المشاركات و4.68% من اجمالي المشاريع كافة ليليه كل من قطاع الحرف التقليدية و الاعمال الحرة باعتبار ان هذه القطاعات الاكثر مناسبة

[10] من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes

لجنس النساء على خلاف القطاعات الاخرى التي سجلت مشاركة جد ضعيفة مثل قطاع الصيد البحري وقطاع المياه .

الجدول(07):عدد المشاريع الممولة من الوكالة منذ تأسيسها الى غاية 30-06-2016

نوع النشاط	عدد المشاريع الممولة			عدد المناصب الموفرة	قيمة الاستثمارات (دج)
	الاجمالي	الرجال	النساء		
الفلاحة	52367	49951	2416	124133	187659017228
الحرف التقليدية	42513	35258	7255	125318	109205095478
البناء و الاشغال العمومية	31864	31172	692	93386	119623718654
المياه والطاقة	541	517	24	2010	3166713960
الصناعة	23915	20528	3387	70007	107706475303
الصيانة	9081	8928	153	21152	22988134785
الصيد البحري	1119	1103	16	5501	7388160987
اعمال حرة	9198	5135	4063	20809	21123343895
الخدمات	104947	87889	17058	244253	334794946748
النقل بالتبريد	13385	12996	389	24132	33760568849
نقل البضائع	56530	55821	709	96237	145557153559
نقل المسافرين	18985	18504	481	43679	46624698041
الاجمالي	**364445**	**327802**	**36643**	**870617**	**1139598027486**

المصدر: Bulletien d'information statestique de PME n29,2016.

وتتوزع فروع الوكالة في مختلف ولايات الوطن،وقد سجلت وكالة الجزائر العاصمة حوالي 28560 قرضا ممنوحا أي بنسبة 10.56% من اجمالي القروض الممنوحة على المستوى الوطني لتليها ولاية تيزي-وزو بـ14341 قرضا بنسبة 5.3% و بجاية 14269 قرضا بنسبة 5.27% لامن اجمالي القروض الممنوحة. أما ولاية مستغانم فقد منحت الوكالة 6011 قرضا أي بنسبة 2.22 % من الاجمالي وولاية غليزان تم تسجيل 5224 قرضا ممنوحا من قبل الوكالة أي بنسبة 1.93% من اجمالي القروض الممنوحة وطنيا .

ثانيا :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

(Agence Nationale de Gestion du Micro-credit)

تأسست الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بناء على المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة سنة 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004م والذي تضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.وتخضع الوكالة لسلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام المرسوم ،وقد حدد المرسوم مهام الوكالة في مادته الخامسة و التي جاءت كالاتي [11] :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح قروض بدون فائدة؛

[11] من الموقع الرسمي للوكالة :http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-12-12/04-14

- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وتعتمد الوكالة على برنامجين معيننين [12]:

- سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية بقيمة 100.000 دج ،ويمكن أن تصل قيمة السلفة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمويل ثلاثي (الوكالة ،المقاول والبنك) :قرض لا تتعدى قيمته 1.000.000 دج. وفي هذا النوع من التمويل فانَّ التمويل يكون مركبا حيث تمثل المساهمة الشخصية 1% ،بينما تساهم الوكالة بـ29% أما البنك فيكون له الجزء الاكبر بـ70%.

الجدول (08):أنماط التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض

قيمة المشروع	صنف المشروع	المساهمة الشخصية	سلفة الوكالة	القرض البنكي	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الاصناف (شراء مواد أولية)	%0	%100	-	-
لا تتجاوز 250.000دج	كل الاصناف (شرا مواد اولية)(الجنوب)	%0	%100	-	-
لا يتجاوز 1.000.000دج	كل الاصناف	%1	%29	%70	5%: الجنوب و الهضاب العليا 10%:بقية المناطق

المصدر : من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-18-57

وتستهدف الوكالة الفئات التالية :

- شخص من أي صنف ذو مهارة مهنية ويرغب في تطوير نشاط من خلال شراء المواد الاولية؛
- شخص من أي صنف ذو مهارة مهنية ويرغب في تطوير نشاط من خلال شراء معدات صغيرة و/او مواد اولية للانطلاق في المشروع؛

ومن الانشطة التي تمولها الوكالة يوجد ما يلي [13] :

1/ قطاع الصناعة

- الصناعة الغذائية :كصناعة العجائن الغذائية ،الحلويات العصرية والتقليدية ،المرطبات وغيرها .
- الألبسة :خياطة الملابس ،نسج الملابس ،الحياكة ،صنع الأغطية المنزلية و غيرها .
- الصناعة الجلدية : الاحذية التقليدية و الالبسة .
- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية وغيرها.

2/ قطاع الفلاحة:

- تربية الماشية : الأبقار،الأغنام، الماعز،إنتاج اللحوم والحليب ،تربية الدواجن والأرانب والنحل.

[12] من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-20-51-43/2013-12-18-17-13-32

[13] من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-20-25

- فلاحة الأرض: إنتاج البذور،الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

3/ قطاع الصناعة التقليدية

- النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على القماش والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

4/ الخدمات

- الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.

- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

5/ قطاع المباني و الاشغال العمومي

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة وغيرها

6/ نشاطات تجارية صغيرة

وفي ما يخص تطور التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،فقد بلغ عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة منذ تأسيسها سنة 2004م الى غاية 30 -06-2016 ما يفوق 769 الف مشروعا مستحدثة ما يفوق مليون منصب شغل ،حيث أنَّ 90.43% من هذه القروض موجه الى تمويل المواد الأولية اما الباقي فهو تمويل مختلط ما بين الوكالة و البنك و صاحب المشروع ،وكان للصناعة الصغيرة حصة الاسد مقارنة بباقي القطاعات حيث مثلت هذه الحصة 38.42% ليليه كل من قطاع الخدمات والحرف التقليدية ،وتعتبر مشاركة النساء من حيث الحصول القروض معتبرا حيث تجاوزت 35% من اجمالي القروض الممنوحة متجاوزين بذلك نصف الجنس الآخر(انظر الجدول (09))،وهي مشاركة لا بأس بها اذا ما تم مقارنتها بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب .(انظر الجدول (07))

وأغلبي هذه القروض كانت محل طلب من قبل الفئة العمرية [19-18] والتي تحصلت على ما يفوق 271 الف قرض أي بنسبة 37.33% من اجمالي القروض لتليها الفئة العمرية [39-30] بنسبة 31.63% والفئة العمرية [49-40] بنسبة 17.65% انا باقي الفئات العمرية فكانت دون 10% .

ومن ناحية المستوى التعليمي للمتحصلين على القروض ،فكانت الاغلبية للمتحصلين على التعليم المتوسط حيث بلغت نسبتهم من الاجمالي 49.64% و دون المستوى 16.49% ليكون نصيب الجامعيين ضئيلا جدا لا يتجاوز 4% اما الابتدائي و الثانوي 15.17%و12.83% من الاجمالي ،وفق المعلومات الاحصائية المتاحة على موقع الوكالة .[14]

الجدول (09):عدد القروض الممنوحة من الوكالة منذ تأسيسها الى غاية 30-06-2016

نوع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة من الاجمالي(%)	قيمة الاستثمارات (دج)

[14] من الموقع الالكتروني للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-20-51-43/2013-12-18-17-09-57/2014-11-22-16-45-37

الفلاحة	109779	14.26	6473589749.22
الصناعة الصغيرة	295703	38.42	13807002897.99
البناء والاشغال العامة	65146	8.46	4872052980.05
الخدمات	161382	20.97	14354667782.43
الحرف التقليدية	134195	17.44	6946883573.35
التجارة	2741	0.36	667604889.69
الصيد البحري	702	0.09	77858116.14
الاجمالي	**769648**	**100**	**47199659988.88**

نوع التمويل	**عدد القروض الممنوحة**	**مناصب الشغل الموفرة**
تمويل شراء المواد الاولية	695999	1043998.5
تمويل ثلاثي "الوكالة،البنك والمتعهد"	73649	110473.5
الاجمالي	**769648**	**1154472**

المصدر: Bulletien d'information statestique de PME n29,2016.

ثالثا :الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)

Caisse Nationale D'Assurance Chomage

تم تأسيس الصندوق الوطني للتامين على البطالة خلال سنة 1994م بموجب المرسوم التنفيذي رقم-94 188 المؤرخ في 26 محرم1415 هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ووفقا لما جاء في المادة الاولى والثانية من المرسوم فان الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي .

وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم المهام الاساسية للصندوق و المتمثلة في ما يلي [15] :

- يضبط الصندوق باستمرار بطاقية للمنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل اداءات التامين عن البطالة و رقابة ذلك ومنازعاته؛
- تسيير الاداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه ؛
- مساعدة ودعم اعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من اداءات التامين عن البطالة في الحياة النشيطة ؛
- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التامين عن البطالة؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الاجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكامنه ؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع أحداث الاعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في اعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الاشكال و الصيغ المقررة بموجب الاتفاقية .

كما نصت المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 03جانفي2004 ، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 26 محرم1415 هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على امكانية مساهمة الصندوق في تمويل احداث نشاطات السلع و الخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة لا سيما عبر منح قروض مكافأة [16]. وقد عرف الصندوق في مساره عدة مراحل :[17]

---

[15] الجريدة الرسمية ،العدد44 ، 1994 ص ص :05-07.

[16] الجريدة الرسمية ،العدد 03 ، 2004. ص 05

[17] من الموقع الرسمي للوكالة :https://www.cnac.dz/default.aspx?id=250

1/ تعويض البطالة : إبتداء من سنة 1994 ، شرع الصندوق في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية .وقد تم دفع تعويض البطالة الذي إستفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 حوالي189.830عاملا مسرحا من مجموع 201.505 مسجلا، أي بنسبة إستيفاء 94%.

2/ الإجراءات الإحتياطية: إنطلاقا من سنة 1998م إلى غاية سنة 2004م، قام الصندوق بتنفيذ إجراءات إحتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشاريين– منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معدات مخصصة لهذا الشأن ، بهذا تم تسجيل نتائج معتبرة حيث تم تكوين 11.583 بطالا من طرف المستشارتين - المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل ،و2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسساتهم المصغرة ،و12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998م تكوينات لإكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

3/ دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35و50سنة: عكف الصندوق إنطلاقا من سنة 2004 على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين35و50 سنة لغاية شهر جوان 2010.

4/ جهاز دعم إحداث و توسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30و50 سنة :إبتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين 30 و50 سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 5 ملايين دج مع إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق منذ تأسيسه الى غاية 30-06-2016م ما يفوق 135 الف مشروعا مستحدثة هذه المشاريع ما يفوق 280 الف منصب شغل ،ولقد كان لقطاع النقل البضائع حصة الاسد من هذه المشاريع بنسبة 33.85% من الاجمالي ليليه الخدمات و الفلاحة بنسبة 21.81% و 11.94 % من الاجمالي على التوالي .و يعد الرجال الاكثر اقبالا على طلب التمويل لمشاريعهم حيث بلغت حصة الرجال من الاجمالي ما يفوق 90% ومن اكثر النشاطات التي يمارسها الرجال نقل البضائع ،الخدمات والنقل بالتبريد ،أما حصة النساء فلم تتجاوز 10% من الاجمالي مقتصرة مشاريعهم أكثر على بعض النشاطات مثل الخدمات ،الصناعة و الحرف التقليدية.

الجدول (10):عدد المشاريع الممولة من الصندوق منذ تأسيسه الى غاية 30-06-2016م

نوع النشاط	عدد المشاريع الممولة			مناصب الشغل	قيمة الاستثمارات (دج)
	الاجمالي	%الرجال	%النساء		
الفلاحة	16166	88.23	11.77	39199	62422.67
الحرف التقليدية	11130	77.91	22.09	29328	34215.77
البناء والاشغال العمومية	7909	97.72	2.28	25502	31294
توزيع المياه	316	95.25	4.75	1097	2226.47
الصناعة	10379	78.281	21.72	30250	45816.77
الصيانة	768	97.66	2.34	1852	2144.97
الصيد البحري	382	99.48	0.52	1389	2611.5
اعمال حرة	778	56.81	43.19	1693	2727.15
الخدمات	29526	82.95	17.05	62091	104233.35
نقل البضائع	45831	98.48	1.52	69646	118311.79
نقل المسافرين	12188	98.77	1.23	18479	28828.33

الاجمالي	135373	90.36	9.64	280526	434832.77

المصدر: Bulletien d'information statestique de PME n29,2016.

وتنتشر فروع الوكالة في مختلف ولايات الوطن ،وتعتبر وكالات ولايات الشمال من اكثر الوكالات دعما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وتتصدر هذه الوكالات وكالة الجزائر العاصمة والتي سجلت 5292 مشروعا ممولا أي بنسبة من 6.28% اجمالي عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة ،لتليها كل من تيزي –وزو ووهران بعدد مشاريع وصل الى 5040 و3729 مشروعا على التوالي ، أي بنسبة 5.98% و 4.43% من الاجمالي على التوالي .

كما بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة في ولاية مستغانم حوالي 2308مشروعا أي بنسبة 2.74% من الاجمالي و في ولاية غليزان 1464 مشروعا أي بنسبة 1.73% من اجمالي المشاريع الممولة على المستوى الوطني .

رابعا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

(Agence Nationale de Développement de l'Investissement)

تم تأسيس الوكالة خلال التسعينات في اطار الاصلاحات الاولى التي تم مباشرتها في الجزائر ،ولقد كانت في الاصل تدعى بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من سنة 1993 الى غاية 2000م لتصبح بعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وخولت لها مهمة تسهيل وترقية و اصطحاب الاستثمار.ولقد تم ادخال عدة تعديلات اثناء الانتقال من وكالة ترقية ودعم متبعة الاستثمار الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمتمثلة في ما يلي :

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وهو مجلس مكلف باستراتجيات و أولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية من خلال المساهمة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

كما قامت الوكالة بالتعاون مع نظرائها من الوكالات الاوروبية والعربية والاسيوية ،وعلى سبيل المثال لا الحصر: [18]

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛

[18] من الموقع الرسمي للوكالة : http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

- "أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية؛
- "أنيما" ، شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" و وسعت لدول أوروبية أخرى؛
- إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

كما أن الوكالة تعمل مع عدة مؤسسات و هيئات دولية من اجل تقديم الخدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مثل CNUCED للاستشارة والخبرة لتحسين سياسة الاستثمار في الجزائر و ONUDIلتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات بالاضافة الى البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات .

ومن أهم المهام الموكلة للوكالة نجد ما يلي[19]:

- استقبال ونصح و اصطحاب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛
- اضفاء الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع ؛
- الحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار؛
- المساهمة في تنفيذ سياسات و استراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

وقد شهد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تذبذبا خلال الفترة 2002-2012م وقد ارتفع عدد المشاريع من 443 مشروعا سنة 2002م الى 1180 مشروعا سنة 2012م ،وقد بلغ عدد المشاريع ذروته خلال سنة 2009 م حيث بلغ عدد المشاريع ما يفوق 7 الاف مشروعا أي بنسبة 22% من اجمالي المشاريع للفترة 2002-2012م مستحدثة خلال الفترة ما يفوق 320 الف منصب شغل محققة اعلى عدد خلال سنة 2008م بحوالي 51 الف منصب شغل أي بنسبة 17% من الاجمالي رغم ان عدد المشاريع الممولة خلال هذه السنة كان ضئيلا مقارنة سنوات اخرى .

الجدول (11): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2012م

	عدد المشاريع	القيمة المالية للمشروع (مليون دج)	مناصب الشغل
2002	443	67839	24092
2003	1369	235944	20533
2004	767	200706	16446
2005	777	115639	17581
2006	1990	319513	30463
2007	4092	351165	51345
2008	6375	670528	51812
2009	7013	229017	30425
2010	3670	122521	23462
2011	3628	156729	24806
2012	1180	77240	8150

[19] من الموقع الرسمي للوكالة :http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi

الاجمالي	299115	2546840	32004

المصدر :الموقع الرسمي للوكالة :http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

وإنَّ حوالي 98.85% من هذه المشاريع الممولة تعود للقطاع الخاص أي بحوالي 31638 مشروعا بينما 1.02 % تعود للقطاع العام بـ 328 مشروع و الباقي مختلط بنسبة 0.11 أي بـ38 مشروعا . كما أن 98.71% هي عبارة عن استثمارات محلية بينما مثلت الاستثمارات الاجنبية 1.28 من اجمالي الاستثمارات الاجنبية . حيث كان لشمال الوسط الاغلبية من حيث توزيع هذه المشاريع جغرافيا بنسبة 41% من الاجمالي ليليه كل من شمال شرق وشمال غرب 14% و12 % على التوالي اما الهضاب العليا (شرق) فكان نصيربها من المشاريع الممولة 11% من اجمالي المشاريع ،اما الجنوب (الكبير والغرب) فكانت حصته من المشاريع ضئيلة جدا لم تتعدى 3% باستثناء جنوب شرق فكانت نسبة المشاريع الممولة 11% من اجمالي المشاريع .

وإنَّ عددا كبيرا من المشاريع التي تم تمويلها خصت قطاع النقل بما يفوق 18 للف مشروع أي بنسبة 58% من اجمالي المشاريع الممولة ليليها قطاع البناء و الاشغال العمومية والهيدروليك ب5600 مشروع أي بنسبة 18% وقطاع الصناعة ب3445 أي بنسبة 11% ، اما الخدمات 9% وكل من الفلاحة والصحة والسياحة فلم تتجاوز 2%،ورغم قلة عدد المشاريع الممولة لقطاع الصناعة إلا أنه يعتبر من القطاعات التي ساهمت في خلق مناصب شغل أكثر ،حيث وفرت المشاريع الصناعية الممولة 103660 منصب شغل أي بنسبة 35% من اجمالي المناصب المستحدثة لاجمالي المشاريع ،ليليه قطاع البناء والاشغال العمومية والهيدلوليك وقطاع النقل والخدمات بنسبة 34% و15 % , 12% على التوالي،اما باقي القطاعات فلم تتجاوز نسبة المناصب المستحدثة 2% من اجمالي المناصب ،وذلك وفق للبيانات المنشورة عل الموقع الرسمي للوكالة .[20]

خاتمة

ان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا يزال ضعيفا ،فكما لا حظنا من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة ان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا يزال يعتمد على البعض القليل من الجهات التمويلية مثل البنوك العمومية وبعض الوكالات ،ولا يزال هذا التمويل يتم تحت اجراءات وشروط معقدة وخصوصا ما يتعلق بالضمانات .فالعديد من البنوك تمتنع عن اقراض هذه المؤسسات بدافع ان هذه الاخيرة ليس لها الضمانات الكافية .واضافة الى ذلك تم استحداث بعض الاليات الجديدة منها الا أنَّ اداءها لا يزال ضعيفا.

ورغم ذلك ،لا يمكن التغاضي عن الدور المهم الذي لعبته الوكالات في توفير الدعم المالي لاصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة ،فاغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة حاليا تم تمويلها من قبل هذه الوكالات ،إلا أن هناك العديد من النقائص فلا تزال قيمة التمويل الممنوحة من قبل الوكالات ضعيفة ،كما أن اغلب المشاريع التي تم تمويلها هي مشاريع صغيرة وانتاجها ضعيف ،كما ان المستوى التعليمي لاصحاب المشاريع دون المستوى الجامعي وأغلبهم صنف الرجال ،حيث لا تزال مشاركة النساء في طلب التمويل لاقامة مشاريعهم الخاصة بهن ضعيفة جدا وغيرها من النقائص .

بناء على ذلك نقترح جملة من التوصيات نوجزها في ما يلي :

- العمل على تحسين مناخ الاعمال في الجزائر وتسهيل مختلف الاجراءات الخاصة بانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

[20] من الموقع الرسمي للوكالة :http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

- فتح المجال للقطاع الخاص بانشاء وكالات خاصة بتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتخفيف الضغط على الوكالات القائمة حاليا ؛
- على الوكالات عمل دورات وندوات على مستوى مراكز التكوين المهني و الجامعات من أجل تحفيز الخريجين على اقامة المشاريع الخاصة بهم ،
- منح قروض حسنة بدون فوائد لتسهيل عملية الاقراض وتشجيع الشباب على اقامة مشاريعهم الخاصة لاعتبار ان الفوائد من اهم الهواجس التي تحيل الشباب دون انشاء المؤسسات الخاصة بهم؛
- انشاء الوكالات لنوادي تابعة لها مهمتها اقامة تعاون مشترك ما بين الشباب المبدع والشباب ذوي الامكانيات المالية ،
- تحفيز النظام المصرفي على استحداث برامج واليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحفيز الشباب ذوي الافكار المبدعة و الاسر المنتجة على اقامة مشاريعهم الصغيرة ، وتزويدهم بمختلف الخدمات الاستشارية اللازمة لانجاح هذه المشاريع؛
- عقد الوكالات اتفاقيات مع وكالات اجنبية للاستفادة من تجاربها والرفع من المستوى التكويني لموظفيها باعتبار ان السبب الرئيسي وراء فشل بعض المشاريع هو ضعف دراسة المشروع من قبل الوكالة ،
- ضرورة استهداف الوكالات المشاريع الاستراتيجية و التي من المتوقع ان تكون لها مساهمة كبيرة في عملية التنمية مثل الصناعات البتروكيماوية تقنية المعلومات والاتصالات وغيرها.
- ضرورة عمل الوكالات على استهداف فئة الجامعيين الذين لديهم افكار ابتكارية ذوي التخصصات العلمية التطبيقية وتوفير لهم الدعم الكافي لانشاء مشاريعهم الصغيرة بما يتوافق و خبراتهم و تخصصاتهم العلمية.
- وضع الوكالات لبرامج تدعم دور النساء في سوق العمل وخاصة النساء الماكثات بالبيت وتحفيزهم على خلق و ادارة المشاريع الخاصة بهم .

قائمة المراجع

- ليلى لولاشي ،**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري –وكالة بسكرة)**، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة، الجزائر ،2004-2005 .
- اشرف محمد دوابه ،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر ،العدد الرابع ، أكتوبر 2006.
- عبد الرحمن يسري ، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** ، المعهد الإسلامي ، السعودية 1995 .
- آيت عيسى عيسى ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :افاق وحدود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 06 .2009.
- قنيدرة سمية ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)**،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2009-2010 .
- بن يعقوب الطاهر ،مهري امال ،**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة (دراسة حول ولاية سطيف)** ، ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. ، جامعة سطيف ، 2013 .
- الجريدة الرسمية ،العدد44 ، 1994 .
- الجريدة الرسمية ،العدد 03 ، 2004.
- **دعم وتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة :لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،من الموقع الالكتروني : http://static.wamda.com/web/uploads/files/ALG_4_SME2.pdf
- الموقع الرسمي ANSEJ : http://www.ansej.org
- الموقع الرسمي ANGEM : http://www.angem

- الموقع الرسمي CNAC https://www.cnac
- الموقع الرسمي ANDI : http://www.andi
- Aasim Zafar and others ; role of information system in ksa : SMEs, **International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering ,**Vol. 4, Issue 5, May 2015 .